برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ٢٠٠٠/٥/١٩

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2000/6-B/5
20 April 2000
ORIGINAL: ENGLISH

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش - الجزائر ٦٢٣٤

مساعدة اللاجئين من الصحراء الغربية

عدد المستفيدين:	٠٠٠ ١٥٥ **مستفيد** (٦٠ في المائة من النساء والبنات، ٤٠ في المائة من الرجال والأولاد)
مدة المشروع:	٢٤ شهراً (٢٠٠٠/٩/١ - ٢٠٠٢/٨/٣١)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج:**	٤٧٩ ٨٥٥ ٢٧ دولاراً
مجموع تكاليف الأغذية:	٥٠٠ ٧٢٤ ١٤ دولار

الموجز

منذ عام ١٩٧٥، تدفق عشرات الآلاف من الصحراويين على الجزائر كلاجئين، حيث استقروا في معسكرات مؤقتة في منطقة صحراوية بالقرب من مدينة تندوف. وقد ساعد **البرنامج** حكومة الجزائر على تلبية الاحتياجات التغذوية الأساسية لهؤلاء اللاجئين منذ عام ١٩٨٦. ويتجه النزاع حول الصحراء الغربية نحو الحل تحت إشراف **الأمم المتحدة**. وتنص خطة التسوية التي تشرف عليها **الأمم المتحدة** على إجراء استفتاء لتقرير المصير وإعادة توطين جميع اللاجئين المستحقين وأسرهم في الصحراء الغربية. ورغم هذه التطورات، فمن غير المحتمل إجراء الاستفتاء قبل عام ٢٠٠٢. وحتى ذلك الحين، سيظل اللاجئون الصحراويون في الجزائر معتمدين اعتمادا يكاد يكون كاملا على المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي، بما فيه **الأمم المتحدة**، كنتيجة للبيئة الجغرافية القاسية والمعادية التي توجد فيها معسكراتهم.

وفي أعقاب وقف إطلاق النار عام ١٩٩١، اتفقت الأطراف المعنية على أن يتم التسجيل النهائي للاجئين، بمجرد انتهاء بعثة **الأمم المتحدة** المعنية بالاستفتاء في الصحراء الغربية من إعداد قائمتها باللاجئين الذين لهم حق التصويت. ومنذ عام ١٩٨٦، استخدمت الوكالات الإنسانية أرقاماً تقريبية عن أعداد اللاجئين في تخطيطها. **فبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** يقدمان مساعدات للرعاية والصيانة، بما فيها المعونة الغذائية إلى نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص. وحيث أن عدد اللاجئين في المعسكرات يفوق هذا الرقم، فإن السلع الإضافية للإغاثة الأساسية تقدم بواسطة الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

وقد أسفرت الصعوبات التي حدثت في عملية تنسيق موارد المعونة الغذائية عن تقديم الأغذية الأساسية بصورة متقطعة وبمستوى غير كاف في بعض الأحيان إلى سكان المعسكرات. وقد انخفضت إمدادات المعونة الغذائية انخفاضا حادا في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو التأخير غير المتوقع من جانب الجهات المانحة الثنائية، مما أدى إلى توزيع حصص أقل من الحصص المقررة. ولا يملك ٩٠ في المائة من الأسر التي تعيش في تلك المعسكرات إمكانيات لشراء أغذية طازجة. وهو ما دفع **البرنامج** وشركاؤه إلى إعادة تقدير الترتيبات الحالية للمعونة الغذائية وتحمل مسؤولية حشد الاحتياجات الأساسية من المعونات الغذائية لجميع السكان، باستخدام أرقام تخطيط تعتمد على سجلات **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية**.

وسوف يستخدم رقم مؤقت للتخطيط هو ٠٠٠ ١٥٥ شخص بالنسبة لهذه المدة من عملية **البرنامج**. فإذا قامت الجهات المانحة الثنائية أو المنظمات غير الحكومية بتقديم مساعدات من الأغذية الأساسية إلى اللاجئين في المعسكرات أثناء هذه العملية، فإن **البرنامج** سوف يقلل من السلع التي يقدمها في المقابل.

وإلى أن يتم التوصل إلى سلام دائم بالنسبة للاجئين، فإن الأهداف المحددة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه هي ضمان تقديم السلع الغذائية الأساسية التي تحافظ على أرواح اللاجئين من سكان المعسكرات.

وسيستمر الهلال الأحمر الجزائري في تلقي شحنات الأغذية من **البرنامج** في الميناء لتوصيلها إلى نقطة التوزيع في رابوني بالقرب من تندوف. ويقوم الهلال الأحمر الصحراوي الآن بتوزيع سلع **البرنامج** على معسكرات اللاجئين. ويدعم **البرنامج** هذه العملية بالتعاون الوثيق مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية.

وتصل احتياجات عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه لمدة سنتين إلى ٤٩٨ ٦٤ طنا من المعونة الغذائية، تبلغ تكلفة الأغذية فيها ١٤,٧ مليون دولار، وتصل التكاليف الإجمالية التي يتحملها **البرنامج** إلى ٢٧,٩ مليون دولار.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

كبير موظفي الاتصال لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OMN): Mr P. Turnbull رقم الهاتف: 066513-2800

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

سياق ومبررات تقديم المساعدات

سياق الأزمة

١- منذ عام ١٩٧٥ ، تدفق عشرات الآلاف من سكان الصحراء الغربية كلاجئين على الجزائر، حيث استقروا في معسكرات مؤقتة في منطقة صحراوية جنوب غربي البلاد. وأثناء الفترة الأولى من إقامتهم، تلقى اللاجئون معونات كبيرة من حكومة الجزائر غطت احتياجاتهم الإنسانية الأساسية تغطية كاملة. وابتداء من منتصف الثمانينات، وبناء على طلب حكومة الجزائر، بدأ المجتمع الدولي ومنظمات **الأمم المتحدة** الإنسانية في تقديم مساعدات الإغاثة.

٢- وفي عام ١٩٩١، تم الاتفاق على خطة **الأمم المتحدة** للتسوية، وهي الخطة التي تدعو إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة (أي بين المغرب وجبهة البوليساريو) وإجراء استفتاء في المنطقة، تشترك منظمة الوحدة الأفريقية في الإشراف عليه. والهدف من الاستفتاء هو تمكين سكان الصحراء الغربية من الاختيار بحرية بين انضمامهم إلى المغرب أو الاستقلال. وفي أعقاب قرار لمجلس الأمن، أوفدت بعثة **الأمم المتحدة** للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى المنطقة. وكانت المهمة الأساسية لهذه البعثة هي الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وتحديد من لهم حق التصويت، بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** ، والإعداد لإعادة توطين اللاجئين الذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء بصورة طوعية وآمنة.

٣- وطبقا لخطة التسوية التي وضعتها **الأمم المتحدة**، فقد بدأت الفترة الانتقالية في سبتمبر/أيلول ١٩٩١، بوقف إطلاق النار، وينتظر أن تنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء. ولكن تنفيذ الخطة تأخر نتيجة للخلاف على معايير تحديد من يحق لهم التصويت.

٤- وأسفرت الجهود التي عاودها المجتمع الدولي في عام ١٩٩٧ عن إعادة الروح إلى خطة **الأمم المتحدة**، وسمح للجنة تحديد من لهم حق التصويت المنبثقة عن لجنة **الأمم المتحدة** للاستفتاء في الصحراء الغربية باستئناف عملها. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ نشرت هذه اللجنة القائمة النهائية لمن لهم حق التصويت. كما وصلت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** إلى المراحل الأخيرة من استكمال إحدى الخطوات السابقة على تسجيل اللاجئين في قائمة بعثة **الأمم المتحدة** وأقاربهم المقربين، فقد قامت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بتسجيل ١٤٩ ١٠٧ شخصا، سيعودون من معسكراتهم القريبة من تندوف للمشاركة في الاستفتاء.

٥- فإذا أخذنا في الاعتبار أن بعثة **الأمم المتحدة** للاستفتاء مازالت تنظر في أكثر من ٠٠٠ ٧٠ طلب من اللاجئين بإدراجهم في قائمة من لهم حق التصويت، ومع طول الإجراءات التي تستغرقها هذه العملية، فمن الواضح أن الاستفتاء لن يجرى في يوليو/ تموز ٢٠٠٠ حسب ما هو مقرر. وقد أشار تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩٩٩/١٢/٦ إلى أنه تبدو هناك "فرصة ضئيلة لإجراء الاستفتاء قبل عام ٢٠٠٢، بل وربما بعد ذلك".

٦- والنتيجة هي أن اللاجئين ينتظر أن يظلوا في معسكراتهم بالجزائر لسنتين قادمتين، مع اعتمادهم المستمر على المساعدات الخارجية، بما فيها المعونات الغذائية، لسد احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. والهدف من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه هي تغطية الاحتياجات الغذائية للاجئين في المعسكرات لسنتين كاملتين، اعتبارا من سبتمبر/ أيلول

٢٠٠٠ حتى أغسطس/ آب ٢٠٠٢، مع مراعاة الاحتياجات التي قد تنشأ في حالة حدوث أي خلل في تنفيذ خطة **الأمم المتحدة** للتسوية.

٧- تبلغ القيمة الإجمالية لمساعدات **البرنامج** إلى اللاجئين الصحراويين في الجزائر التي أجيزت حتى الآن ٥٣ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ التكاليف التي يتحملها **البرنامج** لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (رقم ٦٠٩٩) المقرر أن تنتهي في أغسطس/ آب ٢٠٠٠.

تحليل الأوضاع

٨- نظرا للاعتبارات السياسية الخاصة التي سبقت وقف إطلاق النار في سبتمبر/ أيلول ١٩٩١، فقد تأجل إجراء تعداد للاجئين أكثر من مرة. ومع إقرار خطة **الأمم المتحدة** للتسوية، ومن أجل عدم التدخل في عمل لجنة تحديد من لهم حق التصويت التابعة لبعثة **الأمم المتحدة** لاستفتاء الصحراء الغربية، فقد وافقت جميع الأطراف المعنية على أن تتم عملية التسجيل النهائية للاجئين بمجرد انتهاء بعثة **الأمم المتحدة** من استكمال قائمتها لهؤلاء الأشخاص.

٩- ومنذ عام ١٩٨٦ ، ظلت أغلب الجهات المانحة والوكالات الإنسانية تستخدم أرقاما تقريبية في تخطيطها لمختلف فئات اللاجئين حتى تستطيع أن تقدر احتياجاتهم وأن تحدد مستوى مساهماتها. وخلال تلك الفترة، كان **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** يقدمان مساعدات للرعاية والصيانة، بما في ذلك المعونة الغذائية، لنحو ٠٠٠ ٨٠ شخص. وقد ظل هذا الرقم دون أي تغيير لأكثر من ١٥ سنة.

١٠- يبلغ عدد سكان معسكرات اللاجئين الذين يغطيهم **البرنامج** أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شخص، ولذا فإن الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية غير الحكومية تحشد على الفور أو وفقاً لتدابير معينة سلعاً إضافية للإغاثة. ومن الناحية العملية، فقد كانت المعونات الغذائية المتاحة من جميع المصادر توزع على جميع أعداد اللاجئين في المعسكرات.

١١- وقد أسفرت الصعوبات في عملية تنسيق المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** والجهات المانحة الثنائية عن تقديم الأغذية الأساسية إلى المعسكرات بصورة متقطعة وبمستويات غير كافية أحيانا. فالتأخيرات غير المتوقعة في تسليم السلع من الجهات المانحة الثنائية، وبدرجة أقل عدم المساهمة في عملية **البرنامج**، تسببا في تدهور خطير في إمدادات المعونة الغذائية بشكل عام في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. وقد أسفر ذلك عن نقص حاد في أغذية المعسكرات من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ إلى مارس/ آذار ٢٠٠٠، حيث لم يتوافر للفرد في المتوسط سوى ٦٠٠ ١ سعر حراري يوميا (مقابل ٣٠٠ ٢ سعر حراري في المتوسط في المدة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب ١٩٩٩) وقد اتخذ **البرنامج** ، بالتنسيق مع حكومة الجزائر، إجراء فوريا لمعالجة أزمة الأغذية، بما في ذلك عمليات المتابعة مع الجهات المانحة الثنائية. كما أن هذه الأزمة عجلت بأن يقوم **البرنامج** وشركاؤه بإعادة تقدير طرق المعونة الغذائية الحالية، وإعادة النظر في الأولويات البرامجية في ضوء التغييرات الأخيرة، وكذلك إعادة النظر في عدد المستفيدين المحتاجين إلى مساعدات إنسانية، وتحمل مسؤولية برمجة الاحتياجات الغذائية لمجموع اللاجئين.

١٢- والآن وبعد أن انتهت بعثة **الأمم المتحدة** للاستفتاء في الصحراء الغربية من تحديد من لهم حق التصويت في المعسكرات، وانتهت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** من تسجيل جزء كبير من أفراد أسرهم الذين يرغبون في إعادة توطينهم، فقد أمكن استخلاص أرقام أكثر دقة عن عدد اللاجئين الموجودين في المعسكرات. وأصبح هذا الرقم معلنا ومستخدما في تقدير أرقام التخطيط اللازمة لتغذية مجموع اللاجئين، كما جاء في الفقرة ٤٧. وتنوي **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** الانتهاء من عملية التسجيل لسكان جميع المعسكرات بنهاية عام ٢٠٠٠.

سياسات الحكومة واعتبارات التنمية

١٣- تواصل حكومة الجزائر تقديم مساعداتها، ولاسيما من أجل تحسين البنية الأساسية والنقل والتمويل، كما تساند في تنمية الموارد البشرية. وتسعى الحكومة بنشاط للحصول على موارد خارجية، وتسهل تدفق الـهبات الدولية. وتقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات الدولية غير الحكومية بدعم المشروعات الخاصة، بما فيها تلك التي تتعلق بتوريد مياه الشرب، وإصلاح البيئة، والصحة، والتغذية، والتعليم، والنقل، والإسكان، والتي يستفيد منها بصورة مباشرة وغير مباشرة جميع اللاجئين في المعسكرات.

١٤- وتعتبر الطبيعة القاحلة للأراضي التي توجد فيها المعسكرات وتباعد مواقعها، عقبتان رئيسيتان في مشاركة اللاجئين في الأنشطة الإنتاجية والمدرة للدخل. فالوضع السياسي الخاص للاجئين الصحراويين في الجزائر، الذين تنظم الحكومة تحركاتهم داخل البلد، بالإضافة إلى عدم وجود فرص اقتصادية في المناطق المجاورة، زاد من اعتماد هؤلاء اللاجئين على التدخلات والدعم الخارجيين. فالمساعدات الإنسانية الدولية تتعلق أساسا بالمحافظة على حياة اللاجئين، ولكن بعض الوكالات تقوم بالفعل بأنشطة إنمائية صغيرة في مجالات التدريب على اكتساب المهارات، والصحة، والتغذية، والتعليم، والزراعة. وبالنسبة لأناس عاشوا في مقار مؤقتة لمدة تزيد على ٢٥ عاما، فإن هذه الأنشطة تسلهم في النهوض بقدرتهم على الاعتماد على الذات وزيادة ثقتهم في أنفسهم. ورغم ذلك، فإن الشكوك المحيطة بإعادة توطينهم ساهمت في الحد من أي استثمارات كبيرة أو طويلة الأجل في الأنشطة الإنمائية.

استراتيجية الإنعاش

احتياجات المستفيدين

١٥- قامت بعثة تقدير مشتركة بين **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، بزيارة معسكرات اللاجئين بالقرب من مدينة تندوف في المدة من ٧-٢٠٠٠/٣/١٣ . وصاحبها ممثلون عن الهلال الأحمر الجزائري، بالإضافة إلى أخصائي تغذية من إحدى المنظمات غير الحكومية النرويجية. والتقت البعثة بالرجال والنساء في المعسكرات، وزارت المخازن الرئيسية، وقابلت رؤساء لجان الأغذية، كما عقدت لقاءات مطولة مع السلطات المحلية المعنية. وكانت أهم مهام بعثة التقدير هي تقدير احتياجات المستفيدين على أساس الأعداد المعدلة، وتدارس طرق التنفيذ الحالية، والتوصية بالتحسينات اللازمة في نظام الرصد والإبلاغ، وفي تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الشركاء.

سكان المعسكرات

١٦- يعيش اللاجئون الصحراويون في الجزائر في أربعة معسكرات كبيرة بالقرب من مدينة تندوف في جنوب غرب البلاد. ويبعد أقرب معسكر ٤٠ كيلومترا عن مدينة تندوف، وأبعدها ١٢٠ كيلومترا. ويعيش اللاجئون في ظروف صعبة، تتسم بمناخ صعب وقاس – يتحول إلى مناخ قاري في الصيف والشتاء – وفي أماكن معزولة، مع نقص مزمن في الفرص الاقتصادية.

١٧- وطبقا لتقديرات السكان على أساس عينات عشوائية، فإن النساء والبنات يشكلن ٦٠ في المائة من اللاجئين المقيمين في منطقة تندوف. ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة ٦,٧ شخص. ويقدر عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن

١٤ عاما بنسبة ٤٠ في المائة، وبالتالي فإن عدد الأفراد المعالين في كل أسرة مرتفع نسبيا. ويبدو أن الظروف الخاصة للاجئين قد أحدثت تغييرا جذريا في العقلية التقليدية للصحراويين إزاء المرأة، وهو التغيير الذي ساهم في تحسن ملموس في ظروف المرأة ووضعها العام في المعسكرات. فالنساء الموجودات في المعسكرات معروفات بثقتهن في أنفسهن، ويشاركن بصورة إيجابية في جميع جوانب الحياة في المعسكرات.

١٨- فالنساء مسؤولات عن الإدارة العامة في المعسكرات، ويلعبن دورا قياديا في أنشطة الصحة العامة، ونظافة البيئة، وفي توزيع السلع الغذائية. كما تشكل النساء ٨٠ في المائة من العاملات الصحيات في ٢٩ مركزا صحيا في المعسكرات الأربعة. كما أن ٦٠ في المائة من العاملين في الجهاز الطبي والمساعدين الصحيين من النساء. وهناك مديرتان للمستشفيات وعدة طبيبات. كما أن ٦٠ في المائة من المدرسين في المعسكرات من النساء أيضا. وتقوم النساء بأداء هذه المهام على أسس طوعية، دون أي مقابل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك لجان وهيئات عديدة في المعسكرات (اجتماعية وثقافية وشبابية وللمعلومات العامة، وغيرها) كلها مشكلة من النساء وترأسها سيدة. ويقوم اتحاد النساء الصحراويات بتنظيم دورات تدريبية على التوعية الصحية والتغذوية، وكذلك على المحاسبة. كما أنه مسؤول عن حياكة الخيام وتوزيعها على اللجان النسائية على مستوى الأحياء. وتقوم فروع هذا الاتحاد بتنفيذ برامج خاصة للأطفال المعوقين جسمانيا والأفراد المسنين.

الأغذية

١٩- قدم **البرنامج** مساعدات غذائية بانتظام لنحو ٠٠٠ ٨٠ شخص في المعسكرات منذ عام ١٩٨٦، بينما قامت الجهات المانحة الثنائية بتغطية احتياجات باقي الأشخاص. ويحصل المقيمون في المعسكرات على حصص أسرية أساسية موحدة، بشرط توافر الأغذية.

٢٠- ولجنة تنسيق المعونة الغذائية المحلية في تندوف، المكونة من ممثلي **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والهلال الأحمر الجزائري والهلال الأحمر الصحراوي، هي التي تضع خطة توزيع الأغذية في كل شهر، وتعدل هذه الحصة غالبا في كل شهر بحسب الكميات الموجودة في المخازن. والمخازن الرئيسية في رابوني بالقرب من تندوف هي نقاط التوزيع النهائية التي تخدم المعسكرات الأربع. وهي تحتوي على سبعة مخازن وأرصفة بطاقة تخزينية قدرها ٠٠٠ ١٥ طن تقريبا. ومع ذلك، فإن أغلب المخازن بحاجة عاجلة إلى إصلاح. وقد تأخر تسليم السلع إلى المعسكرات الأربعة الرئيسية من نقاط التوزيع (أي عملية النقل الثانية) في بعض الأحيان بسبب نقص المركبات وسوء حالة الطرق، فالمسافة بين نقاط التوزيع والمعسكرات تتراوح بين ٤٠ و٨٠ كيلومترا.

٢١- وقد حدث في إحدى المرات أن تولت السيدات اللوات يرأسن لجان التوزيع في كل حي مسؤولية الإشراف على السلع، ثم انتقلت هذه المسؤولية إلى اللجان الفرعية وإلى مجموعات الجوار، التي يرأسها نساء أيضا. وهكذا أصبحت سلسلة التوزيع برمتها تحت إشراف وإدارة النساء. ورغم أن ذلك يتم عادة بطريقة منظمة تنظيما جيدا، فإن المشقة الجسمانية والوقت الذي يستغرقه حمل أكياس الأغذية الثقيلة من مراكز التوزيع إلى الخيام كان مشكلة خطيرة بالنسبة للنساء (أنظر الفقرة ٤١).

٢٢- وتبين من الاستعراض الذي أجري عن مساهمات الجهات المانحة، بما فيها أغذية **البرنامج** في تشكيلة الأغذية بشكل عام للاجئين في عام ١٩٩٩، أن المخزونات المحلية انخفضت انخفاضا شديدا في أحيان كثيرة نتيجة لعدم الانتظام في برامج المعونة الغذائية وتأخير تسليم السلع إلى المعسكرات. ولذا كان توزيع الحصص الغذائية يتسم بعدم

الانتظام وعدم الاكتمال في أغلب الأحيان. فإذا أخذنا في الاعتبار المخزونات الغذائية الموجودة في المخازن الرئيسية، والسلع التي في طريقها إلى **البرنامج** والمعونات الغذائية للجهات المانحة الأخرى، فإن المخزونات من الحبوب والبقول اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع سكان المعسكرات ينتظر أن تنتهي بحلول يوليو/ تموز ٢٠٠٠، كما أن المخزونات من السلع الأساسية الأخرى ستصل إلى مستوى حرج للغاية.

التغذية والصحة

٢٣- كان آخر مسح تغذوي كامل أجري في المعسكرات قد تم عام ١٩٩٧، ونشرت نتائجه في عام ١٩٩٨ بواسطة اللجنة الدولية للتنمية البشرية. وقد كشف هذا المسح عن مشكلات تغذوية مثل المستويات العالية للغاية للتقزم والنقص الحاد في العناصر الغذائية الدقيقة. فقد لوحظ أن ١٠ في المائة فقط من الأسر الموجودة في المعسكرات تستطيع أن تشتري أغذية طازجة. وفي عام ١٩٩٩، قدم **البرنامج** سلعا أساسية مدعمة بالفيتامينات وعناصر الحديد وحامض الفوليك (دقيق قمح مدعم وزيوت نباتية). وفي تلك السنة، خطط **البرنامج** لتوريد خليط من الذرة والصويا كطعام تكميلي إلى النساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، كجزء من برنامج تغذية خاص لإحدى المنظمات غير الحكومية، ولكن المنظمة غير الحكومية عجزت عن تدبير التمويل التكميلي اللازم لتنفيذ هذا البرنامج.

٢٤- ورغم أن حجم الحصص المقرر توزيعها على السكان المستفيدين من **البرنامج** في عام ١٩٩٩ وضعت على أساس المبادئ التوجيهية **للبرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، فإن كمية الأغذية التي استطاع **البرنامج** والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية توفيرها بالفعل لم تسمح بتوزيع مثل هذه الحصص كاملة. فقد واجه **البرنامج** صعوبات في الماضي في تدبير موارد لهذه العملية. فالتزامات **البرنامج** في عام ١٩٩٩، كانت ١٢٥ ١٢ طنا، ولكنه في أوائل ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ لم تكن المساهمات قد تعدت ٠٢٢ ٨ طنا، أي ثلثا الكمية الملتزم بها فقط. وقد أدى هذا بالإضافة إلى التأخير غير المنتظر في تسليم الأغذية من الجهات المانحة الثنائية، إلى توزيع حصص أقل من تلك التي كانت مقررة.

٢٥- ومن حيث المبدأ، فإن المرافق الصحية الموجودة، و هي مستشفى مركزي، ومستشفى إقليمي في كل معسكر من المعسكرات الأربعة الرئيسية، و٢٩ مركزا صحيا على مستوى الحي – تستطيع تقديم خدمات كافية إلى اللاجئين. أما الأطباء والمعاونون الصحيين فهم يدركون جيدا المشكلات الصحية السائدة، ويعملون في تعاون تام مع اللجان الصحية على مستوى الحي. ومع ذلك، فإن نقص الأجهزة الضرورية، والأثاث الأساسي، والنقص المتكرر في الأدوية، كل ذلك يعرقل تشغيل هذه المرافق. وتحسينا لهذه الظروف، تقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – بالمشاركة مع عدد من المنظمات غير الحكومية – بتوفير الأدوية الأساسية، في الوقت الذي قامت فيه **منظمة اليونيسيف** مؤخرا بحملة واسعة النطاق للتطعيم.

المياه والإصحاح

٢٦- حدث تقدم ملموس في توفير مياه الشرب إلى المعسكرات الأربعة. وتقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – بالتعاون الوثيق مع سلطات المخيمات – بضمان توفير كميات كافية من مياه الشرب والمياه اللازمة للاستخدام المنزلي في جميع المعسكرات. وتقوم سيارات النقل بتوصيل المياه إلى معسكرين وتخزينها في خزانات تخدم المناطق المجاورة على مستوى الأحياء الفرعية. وتم حفر آبار ارتوازية في معسكرات الأحياء، كما يجري العمل في إنشاء

شبكة لتوصيل المياه إلى جميع المعسكرات. وهناك مهندس مياه دائم تعاقدت معه **مفوضية اللاجئين** يعمل في تحسين جودة المياه وسلامة إمداداتها.

٢٧- وتتميز معسكرات اللاجئين الصحراويين بنظافتها وتوافر شروط الصحة العامة فيها. فأغلب الأسر لديها دورات مياه، وكل أسرة مسؤولة عن صيانة هذه الدورة، كما أن لجان الصحة العامة التي ترأسها النساء في كل موقع مسؤولة عن جمع القمامة والتخلص منها يوميا ليبقى المكان نظيفا. أما حظائر الحيوانات فهي في مناطق خارج كل معسكر.

المأوى

٢٨- وفرت حكومة الجزائر أماكن للمعسكرات بالقرب من مدينة تندوف، بينما تتولى السلطات الصحراوية إدارة هذه المعسكرات. كما وفرت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** المواد اللازمة للخيام، التي يصنعها اللاجئون وينصبونها بأنفسهم. كما أن هناك مأوى من الطوب بالقرب من كل خيمة يستخدم كمطبخ ومكان للنوم.

التعليم

٢٩- تولي المعسكرات أولوية متقدمة للتعليم. وتبذل جهدا كبيرا لضمان التعليم الأساسي العام لجميع الأطفال في سن المدرسة. وتكاد الأمية تكون معدومة، حيث تنتشر أساسا بين كبار السن. وهناك مدرسة ابتدائية في كل معسكر، بالإضافة إلى ثلاث مدارس داخلية رئيسية للتعليم الابتدائي والمتوسط. وهناك الآن ٤٠ ٠٠٠ ولد وبنت في المدارس الابتدائية، دون فوارق واضحة بين الجنسين في هذا المستوى من التعليم.

٣٠- وفي كل عام، ينهي ٥ ٠٠٠ شاب وفتاة تعليمهم في المعسكرات بعد سبع سنوات في المدرسة، ليواصلوا التعليم الثانوي والعالي في الجزائر أو غيرها. ومع ذلك، فقد لاحظ المدرسون العاملون في المعسكرات أنه أصبح من الصعب بشكل متزايد لكثير من شباب المعسكرات أن يتأهلوا للتعليم الثانوي أو الجامعي في الجزائر أو غيرها. وردا على ذلك، تقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية – بدراسة إنشاء مراكز للتدريب المهني (تدرس مناهج النجارة، والميكانيكا، وإصلاح السيارات، وغيرها) للشباب فوق الخامسة عشرة.

الإنتاج الحيواني والأنشطة التجارية ذات الصلة

٣١- يرحب الكثيرون من اللاجئين بالإنتاج الحيواني، الذي يشمل تربية الماعز والضأن بشكل أساسي. وتملك النساء أغلب الحيوانات الموجودة في المعسكرات. ويوفر هذا النشاط تكملة تغذوية (لحوم وألبان طازجة) ومصدرا ثمينا للدخل. ولكن ارتفاع تكلفة العلف ونقص المياه يعتبران من العوامل المعوقة لهذا النشاط، حتى أن ١٠ في المائة فقط من الأسر تستطيع أن تتحمل تربية أكثر من ثلاثة رؤوس. ويملك أغلب اللاجئين حيوان واحد أو اثنين، بل إن أكثر من ثلثهم لا يملك أية حيوانات على الإطلاق.

٣٢- ونظرا للظروف الخاصة للاجئين، والعزلة المادية لمعسكراتهم، فإن فرص القيام بأنشطة تجارية أو مولدة للدخل محدودة للغاية. وقليل من اللاجئين من يستطيع الحصول على نقود، وهي تأتي عادة في صورة تحويلات أحيانا من أقاربهم الذين يعيشون في الخارج أو من بيع حيواناتهم. أما العمليات التجارية الصغيرة التي تتم عن طريق تجار متجولين يزورون المعسكرات، فتشمل بيع وشراء الملابس والأحذية، وأدوات المطبخ، ومواد التنظيف، وعلب التبغ وغيرها من السلع الصغيرة. وتشارك المرأة والرجل على السواء في هذه التجارة.

دور المعونة الغذائية

٣٣- دور المعونة الغذائية هو تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع اللاجئين في المعسكرات، من خلال توزيع الأغذية بشكل عام. والسلع المقواة والعناصر الغذائية الدقيقة (دقيق القمح والزيوت النباتية) تقدم لمعالجة نقص التغذية في الحصص الغذائية الأساسية، ولتعويض الحصة المحدودة من الأغذية الطازجة.

نهج التدخل

٣٤- سيغطي **البرنامج** الاحتياجات الغذائية الأساسية للاجئين بتقديم تشكيلة أغذية تتكون من الحبوب، والبقول، والزيوت النباتية، والسكر، والملح. وسوف يوزع **البرنامج** أغذيته على اللاجئين في شكل حصص شهرية عن طريق اللجان النسائية في الأحياء والمواقع. وستقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بتقديم خميرة الخبز والشاي للاجئين البالغين. وستقدم سلع تكميلية أخرى في مناسبات خاصة أو ضمن برامج التغذية التكميلية. وستوفر المنظمات الدولية غير الحكومية الاحتياجات الأساسية من العناصر الغذائية الدقيقة للمستفيدين، من خلال تدخلات تغذوية خاصة وبرامج متنقلة للتغذية في المدارس والمستشفيات.

تقدير المخاطر

٣٥- أسفرت المساهمات الضئيلة في عملية **البرنامج** عام ١٩٩٩، وتأخير تسليم السلع، عن عدم كفاية الأغذية المتوافرة للاجئين في عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠. وما لم تحدث زيادة في المساهمات، وما لم تنتظم هذه المساهمات، فهناك خطورة في أن يتسبب نقص التغذية في أسوأ أزمة تغذوية منذ بدء تقديم المساعدات الدولية لهذه العملية.

٣٦- كما أن نقص برامج التغذية الخاصة ومحدودية العناصر الغذائية الدقيقة المتوافرة، قد يؤديان إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الصحية والتغذوية للمجموعات الضعيفة، وغيرها من الفئات المعرضة للخطر.

٣٧- عدم المعالجة الكافية للمياه الجوفية قد يؤدي إلى ارتفاع الإصابة بالأمراض الطفيلية، بما في ذلك من أضرار على الأوضاع التغذوية والصحية للسكان.

٣٨- إذا كانت عمليات النقل الأولية مرضية، فقد كانت هناك صعوبات في عمليات النقل الثانية، (أي من نقاط التوزيع إلى المعسكرات) تتعلق بالعدد المحدود لأسطول سيارات النقل، وعدم وجود قطع غيار للسيارات القديمة، ونقص الوقود. ويمكن لهذه المشكلات أن تؤخر تسليم الأغذية كثيرا إلى المعسكرات، ما لم تنفذ جمعية الهلال الأحمر الجزائري و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** الخطط الخاصة لمعالجة هذه المشكلات.

الأهداف والغايات

٣٩- أهداف مساعدة **البرنامج** تتفق والسياسات والاستراتيجيات الواردة في بيان رسالة **البرنامج**. وإلى أن يتحقق حل دائم للاجئين، فإن الهدف المحدد لهذه العملية هو ضمان تسليم السلع الغذائية الأساسية في حينها للمحافظة على حياة اللاجئين في المعسكرات، الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٥٥ شخص.

خطة التنفيذ

أهم عناصر البرنامج

توزيع الأغذية على الجميع

٤٠- ستقدم سلع غذائية أساسية إلى اللاجئين المقيمين في المعسكرات الرئيسية الأربعة. وستقوم لجنة التنسيق المحلية في تندوف بوضع خطة لتوزيع الأغذية شهريا، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التوزيع على المعسكرات في حينه. وسوف تنقل السلع من المخازن الرئيسية في نقطة التوزيع في رابوني إلى نقاط التوزيع النهائية في المعسكرات الأربعة، طبقا لجدول زمني مقرر. وسيبلغ الأشخاص المسؤولون عن توزيع الأغذية على مستوى المعسكرات مقدما بوقت التسليم والكميات المخصصة ومستوى الحصص التي ستوزع على كل أسرة.

٤١- وعلى مستوى المعسكر، ستسلم السلع بصورة مباشرة إلى رئيسات لجان التوزيع على مستوى الحي ثم تنقل إلى مجموعات المواقع. وتوزن السلع الغذائية وتكال طبقا للحصص المقررة، ثم تسلم إلى مجموعات الأسر، المكونة من ٥٠ مستفيدا، يتقاسمون الحصص فيما بينهم. وقد ساعد **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في إدارة المعونة الغذائية في المعسكرات. وسوف ترأس المرأة لجان توزيع الأغذية على مستوى الحي والموقع، وسوف تكون حاضرة أثناء عملية التوزيع بأكملها، التي تستغرق ١٠ أيام عادة في كل معسكر. وتملأ المرأة المسؤولة استمارات رصد بالسلع الموزعة وأي خسائر حدثت فيها، وعدد المستفيدين الفعليين. وتيسيرا على النساء في حمل هذه الأغذية، ستسعى **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** إلى توريد عربات يدوية لاستخدامها في نقل السلع الغذائية داخل كل معسكر.

٤٢- نظرا لارتفاع نسبة الأنيميا بين النساء في سن الحمل وانتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، سيبذل مختلف الشركاء جهودا منسقة لإعادة التغذية التكميلية والعلاجية في جميع معسكرات اللاجئين، والمدارس، والمستشفيات. ومثال على ذلك، فقد بدأ عدد من المنظمات غير الحكومية – بدعم من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** وإحدى الجهات المانحة الثنائية – في تنفيذ مشروع لتحسين الصحة والتغذية اعتمادا على المجتمعات المحلية، وسيقدم هذا المشروع فيتامينات مختلفة ومواد معدنية متعددة كتكملة لتغذية ١١ ٠٠٠ سيدة في سن الحمل وإلى ٨ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. كما تنوي المنظمات غير الحكومية تمويل عملية شراء فاكهة وخضر طازجة للمستشفيات الرئيسية والمدارس الداخلية في المعسكرات.

أنشطة الإنعاش

٤٣- نظرا للظروف الخاصة للاجئين، فليس من اختصاص عملية **البرنامج** هذه أن تساهم بصورة ملموسة في تشجيع اعتماد المستفيدين على أنفسهم طوال وجودهم في المعسكرات. ولذا فإن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ستركز على تقديم حصة غذائية أساسية كعملية للرعاية والمحافظة على الحياة.

٤٤- ستواصل **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية دعمها للمشروعات الصغيرة في مجال الزراعة، وخدمات المياه، والتعليم، والصحة، وهو ما يشكل أساسا للانتعاش في

المستقبل بمجرد إعادة توطين اللاجئين. وتقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في الوقت الحاضر بحملة لإقامة الثقة وتحذير اللاجئين من الألغام، كجزء من الأنشطة السابقة على إجراء الاستفتاء. كما ستواصل المفوضية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية دعم مشروعات التدريب لنحو ٤ ٠٠٠ سيدة يترددن على مراكز التدريب التابعة لاتحاد النساء الصحراويات. وتغطي أنشطة التدريب هذه أعمال التمريض والتوعية التغذوية، والمحاسبة، والاقتصاد المنزلي، والنسيج، والحياكة. ولم توص بعثات التقدير المشتركة بتقديم حوافز غذائية لدعم هذه الأنشطة، لأن المشاركة كانت إيجابية.

احتياجات المستفيدين وتشكيلة الأغذية

٤٥- إن الوضع الذي طال أمده بالنسبة للاجئين، جعلهم أكثر اعتمادا على المساعدات الخارجية في السنوات الأخيرة، ومن هنا، فإن أغلب الشركاء في برنامج المساعدة هذا يتفقون على الحاجة إلى توسيع تعريف هشاشة الأوضاع، وبخاصة في إطار العزلة الجغرافية والظروف الطبيعية القاسية. وفي هذا الصدد، ظهر اتفاق جديد في الآراء بأن المساعدات الخارجية ينبغي أن تغطي الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع المقيمين في المعسكرات، وأنه بالنسبة للمجموعات الضعيفة، ينبغي صياغة برامج خاصة للتغذية التكميلية، إذا دعت الحاجة.

٤٦- وبناء على ذلك، فسوف يبرمج **برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** مساعداتهم في الفترة التالية باستخدام الرقم الذي أكدته **المفوضية** كرقم للتخطيط إلى أن تنتهي **المفوضية** من تسجيل اللاجئين الموجودين في المعسكرات، وهو رقم ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ. وهذا الرقم المعدل يقرب رقم المستفيدين في معسكرات اللاجئين ممن كانوا يحصلون على مساعدات من جميع الجهات المانحة، بما في ذلك **البرنامج**، حيث كان هذا الرقم يتراوح بين ١٤٩ ٠٠٠ لاجئ إلى ١٥٥ ٣٠١ لاجئ فيما بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩.

٤٧- ويستند الرقم المعدل إلى عدد اللاجئين الذين سبق أن سجلتهم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** من قائمة بعثة **الأمم المتحدة** للاستفتاء في الصحراء عن اللاجئين الذين لهم حق التصويت في تندوف، وأقاربهم المقربين. وحتى منتصف مارس/ آذار كانت **المفوضية** قد سجلت ١٠٧ ٨٠٠ من هؤلاء (ممن لهم حق التصويت وأقاربهم المقربين) المسجلين في قائمة تعريف لجنة **الأمم المتحدة** لاستفتاء الصحراء. ومازالت عملية التسجيل هذه جارية، وتتوقع **المفوضية** أنه عندما تنتهي عملية التسجيل كما هو مقرر في ٣١/٥/ ٢٠٠٠، فإن الرقم الإجمالي لجميع اللاجئين الذين سبق تسجيلهم في المعسكرات سيصل إلى ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ. كما تقدر **المفوضية** أن هناك ٢٥ ٠٠٠ لاجئ سيكملون باقي العدد، أي هؤلاء الذين ينتمون إلى "من ليس لهم حق التصويت" المقيمين في المعسكرات. وسوف يتم تعديل الرقم المستخدم في عمليات التخطيط، وهو ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ مرة أخرى بحسب النتائج النهائية لعملية التسجيل، التي ستنتهي منها **المفوضية** في ٣١/١٢/٢٠٠٠.

٤٨- إذا حدث أن قامت الجهات المانحة الثنائية أو المنظمات غير الحكومية بتقديم مساعدات غذائية أساسية إلى اللاجئين في المعسكرات أثناء مدة تلك العملية، فسوف يخفض **البرنامج** من السلع التي يقدمها طبقا لذلك.

الحصص

٤٩- ستعطي الحصة الأساسية للاجئ المعسكرات نحو ٢ ١٠٠ سعر حراري للشخص يوميا، وهي تتسق والمبادئ التوجيهية **للبرنامج والمفوضية**.

السلعة	بالغرام للفرد يوميا
حبوب	٤٥٠
بقول	٦٠
زيوت نباتية	٢٥
سكر	٣٠
ملح مزود باليود	٥

٥٠- ولتنويع الحصة، سيشمل عنصر الحبوب دقيق القمح والأرز، بينما ستشمل البقول الفاصوليا والعدس.

الترتيبات المؤسسية واختيار الشركاء

٥١- تتسق عملية اللاجئين المقترحة مع مذكرة التفاهم بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، وستتضح عناصرها في خطاب التفاهم الذي سيوقع مع حكومة الجزائر بمجرد إجازة هذه العملية. وسوف يورد **البرنامج** السلع الغذائية الأساسية إلى اللاجئين المقصودين، بينما تورد **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والمنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية البنود الغذائية التكميلية، بحسب الحاجة. ومن خلال الشركاء المنفذين. ستكفل **مفوضية الأمم المتحدة** أيضا سلامة اللاجئين في المعسكرات بتوفير مياه الشرب ونظافة البيئة والوقود، والخدمات التعليمية والحماية.

٥٢- تقوم حكومة الجزائر بإدارة أنشطة الإغاثة العامة للاجئي الصحراء الغربية بالقرب من تندوف. ووزارة الخارجية هي المسؤولة عن جميع أمور السياسات فيما يتعلق بأدوار ومساهمات مختلف الجهات المانحة ووكالات **الأمم المتحدة**. وتم اختيار الهلال الأحمر الجزائري باعتباره الشريك المنفذ الرئيسي، والمسؤول عن عمليات النقل والإمداد، والمشاركة في تقدير الاحتياجات وأنشطة الرصد. وعلى مستوى المعسكرات، يعمل الهلال الأحمر الجزائري في تعاون وثيق مع الهلال الأحمر الصحراوي.

٥٣- وقد قام عدد من الجهات المانحة الثنائية بتقديم الكثير من مساعدات الإغاثة في السنوات الخمس الأخيرة. وهذه المساعدات – التي تتكون من سلع غذائية أساسية، وأغذية تكميلية، وبنود غير غذائية – تقدم عن طريق منظمات غير حكومية أوروبية تنفذ برامج صحية وتغذوية خاصة. وعند إعداد هذه العملية، لم تكن هناك أية معلومات متوافرة عن مستوى الالتزامات الثنائية لعام ٢٠٠٠ وما بعدها.

٥٤- وسعيا وراء النهوض بآليات التعاون بين جميع الشركاء، تم تشكيل لجنة لتنسيق المعونة الغذائية. وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن حكومة الجزائر، والهلال الأحمر الجزائري، **وبرنامج الأغذية العالمي**، و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، والجهات المانحة الثنائية. ويرأس هذه اللجنة المدير القطري **للبرنامج**، وتجتمع مرة كل شهر. وهي تستعرض السلع التي ينتظرها **البرنامج** وموقف المخزونات وتقوم بمراجعة تقارير التوزيع. كما أن اللجنة تعتبر محفلا للشركاء المعنيين لاستعراض تنفيذ أنشطة الإغاثة وتبادل المعلومات عن المساهمات والمشروعات القادمة.

٥٥- كما شكلت لجنة لتنسيق المعونات الغذائية في تندوف. وترأس **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** هذه اللجنة التي تتكون من ممثلين عن **البرنامج** والهلال الأحمر الجزائري والهلال الأحمر الصحراوي والمنظمات غير الحكومية. أما مهامها الرئيسية فهي وضع خطط التوزيع الشهرية واستعراض عمليات التوزيع وتقرير الرصد. وتجتمع اللجنة المحلية مرة كل شهر لعدة أيام قبل اجتماع لجنة التنسيق في العاصمة.

بناء القدرات

٥٦- سيساعد **برنامج الأغذية العالمي** الهلال الأحمر الجزائري في جهوده لبناء القدرات، عن طريق التدريب على إدارة إمدادات الأغذية، وتوزيعها، ورصدها، والإبلاغ عنها. كما سينظم **البرنامج** حلقتي تدريب على إدارة إمدادات الأغذية وتخزينها للموظفين المحليين في الهلال الأحمر الجزائري، ونظرائهم في المعسكرات. وستشمل برامج التدريب كتيبات عن الموضوعات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يرتب **البرنامج** – بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – حلقة تدريب خاصة على الرصد والإبلاغ للموظفين النظراء والمعنيين في المعسكرات.

ترتيبات النقل والإمداد

٥٧- ستصل السلع الغذائية **للبرنامج** إلى وهران بالجزائر. ويتولى الهلال الأحمر الجزائري نقل شحنات الأغذية نيابة عن الحكومة، مع ترتيب نقلها بالشاحنات إلى نقاط التوزيع في المخازن المركزية في رابوني، بالقرب من معسكرات اللاجئين. وقد أظهر الهلال الأحمر الجزائري قدرته على معاملة سلع **البرنامج**، والشحنات الآتية من الجهات المانحة الأخرى، وضمان تسليمها في مواعيدها إلى نقاط التسليم النهائية بتكاليف تنافسية وبأقل قدر من الخسائر.

٥٨- وقد افتتح الهلال الأحمر الجزائري مؤخرا مكتبا له في تندوف، وسيشترك بصورة مباشرة – بالتعاون مع **البرنامج** – في إدارة المخازن عند نقاط التوزيع. كما سيتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والسلطات المحلية المعنية لضمان نقل المعونات الغذائية بسرعة وفي الأوقات المحددة من المخازن المركزية إلى نقاط التوزيع النهائية على مستوى المعسكر. ويحتاج **البرنامج** إلى مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار للقيام بإصلاح المخازن الحالية وتحسينها، ولتوريد بعض معدات المخازن.

الرصد والتقييم

٥٩- سيتكون موظفو المكتب القطري **للبرنامج** من اثنين من الموظفين الدوليين، وثلاثة موظفين محليين. ويشمل عملهم رصد تنفيذ المشروع وإنجازاته. وسيولى اهتمام خاص برصد تسليمات المعونة الغذائية من جميع المصادر، مع وضع نظام أشمل لمتابعة تسليم السلع وتوزيعها. وسيولى أيضا اهتمام خاص بحركة سلع **البرنامج** في ظل الإطار الحالي لتوزيع الأغذية على الجميع ونظام الإبلاغ الموحد المجمعة الذي يستخدمه الشركاء المنفذون.

٦٠- وسيقيم مسؤول **البرنامج** الموجود في تندوف اتصالات مع اثنين من موظفي **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** المسؤولين عن رصد العملية في المعسكرات.

٦١- وسيكفل كل من المكتب القطري **للبرنامج** في الجزائر العاصمة عمليات الرصد والإبلاغ بصورة محسنة من جانب الشركاء المنفذين. وستركز استمارة التقارير الجديدة على حركة سلع **البرنامج** وسلع الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، واتساق توزيع الأغذية والإبلاغ عنها مع المستويات المتفق عليها والمستفيدين المحددين من

قبل، موزعة بحسب المجموعات العمرية والجنس. أما مؤشرات التغذية والصحة، فسيتم الحصول عليها من المراكز الصحية، أما مسوحات التغذية فستقوم بها منظمتين أوروبيتين غير حكوميتين، هما اللجنة الدولية للتنمية البشرية، والأطباء الدوليون. وبالنسبة لدور المرأة ومشاركتها في إدارة الأغذية، والتغييرات التي تطرأ على أعداد المستفيدين والمراجعة العشوائية لكميات الأغذية الموزعة على مستوى الأسرة، فسوف يتم رصدها بصورة دقيقة عن طريق الوجود المستمر لموظفي **البرنامج** والمفوضية أثناء دورة التوزيع، مع الاتصال بصورة مباشرة بالمستفيدين.

٦٢- وسيتم كتابة تقرير عن رصد عملية تنفيذ المشروع في نهاية كل شهر. وسوف يحتوي هذا التقرير على معلومات عن:

استخدام السلع في ميناء وهران، ونقاط التوزيع في رابوني، مع تفصيل كل سلعة من سلع **البرنامج** عن الأخرى؛

كمية الأغذية الموزعة مع التمييز بين سلع **البرنامج** وغيرها؛

عدد المستفيدين، بحسب المجموعة العمرية والجنس؛

قيمة الطاقة/ السعرات الحرارية للحصة المتوسطة الموزعة، مقارنة بالمستوى المقرر من قبل؛

الأوضاع التغذوية والصحية لأغلب المجموعات الضعيفة، على أساس سجلات المراكز الصحية؛

مشاركة المرأة في التدريب على إدارة الأغذية؛

مشاركة المرأة في لجان الأغذية وغيرها من اللجان، وفي إدارة المعسكرات وصنع القرارات؛

إجراءات الأمن

٦٣- نظرا للاضطرابات الأساسية التي تحدث في الجزائر في السنوات العشر الأخيرة، فإن هذا البلد يعتبر الآن في المرحلة الأمنية الثالثة بالنسبة للأمم المتحدة. ويقتصر الوجود الدولي للأمم المتحدة على الموظفين الضروريين. فالموظفون الدوليون في الجزائر العاصمة يقيمون في فندق واحد ويعملون في مبنى مشترك. وتقتصر تحركات هؤلاء الموظفين على الأنشطة الرسمية. وهناك مسؤول متفرغ للأمن الميداني يساعد الموظفين ويرصد التطورات. وجميع رؤساء الوكالات أعضاء في فريق إدارة الأمن الذي يرأسه المنسق المقيم. ولا يسمح باصطحاب أفراد الأسرة إلى الجزائر. وهذه الحالة كانت من بين العوامل التي حدت من وجود **الأمم المتحدة** في البلاد. وتبلغ ميزانية الأمن السنوية للبرنامج نحو ١٨ ٠٠٠ دولار سنويا بما في ذلك نصيب **البرنامج** في راتب مسؤول الأمن الميداني، ومعدات الأمن المشتركة، وغير ذلك من المستلزمات.

استراتيجية الانسحاب التدريجي

٦٤- الفرصة الوحيدة لاستراتيجية الانسحاب من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، هي التوصل إلى حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية، وإعادة توطين وإدماج اللاجئين في نهاية الأمر. وقد قرر **البرنامج** مساعدة اللاجئين أثناء عملية إعادة توطينهم، وفي تأهيلهم بعد إعادة إدماجهم في الصحراء الغربية.

آلية الطوارئ

٦٥- إن الشكوك المحيطة بإعادة توطين اللاجئين والإطار الزمني اللازم لذلك، كانت أسبابا دائمة وراء صعوبة التخطيط للمساعدات الإنسانية. وسوف توفر هذه العملية التي ستستمر سنتين، برنامجا للرعاية وحفظ الأرواح أكثر استقرارا للمساعدات الغذائية التي تقدم إلى معسكرات اللاجئين. فسوف يقوم **البرنامج** – بالتنسيق الوثيق مع بعثة **الأمم المتحدة** لاستفتاء الصحراء الغربية و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – برصد التطورات السياسية لكي يكون مستعدا لإعادة توطين اللاجئين في نهاية الأمر. وفي حالة إتمام عملية إعادة التوطين، فإن السلع الغذائية من هذه العملية سوف تحول إلى برنامج إعادة التوطين، كما سبق الاتفاق مع حكومة الجزائر، وطبقا للمبدأ الذي يطبقه **البرنامج** بأن الطعام يجب أن يسير وراء اللاجئين. ومن الممكن التخطيط على وجه السرعة لعملية الطوارئ للمساعدة في إعادة التوطين، على أساس التخطيط لعملية الطوارئ التي أعدت في عام ١٩٩٧ استعدادا لإعادة توطين اللاجئين في ذلك الوقت.

الميزانية المقترحة والمدخلات اللازمة

٦٦- ترد التفاصيل في الملحقين الأول والثاني.

التوصية

٦٧- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بأن يجيز عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه في حدود الميزانية الموضحة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط سعر الطن	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
دقيق القمح	٤٥ ٢٦٠	١٨٣	٨ ٢٧٤ ٢٠٠
أرز	٥ ٦٥٨	٢٣٠	١ ٣٠١ ٣٤٠
عدس	٣ ٣٩٥	٣٧٥	١ ٢٧٣ ١٢٦
فاصوليا	٣ ٣٩٥	٣٧٥	١ ٢٧٣ ١٢٦
زيوت نباتية	٢ ٨٢٩	٦٠٠	١ ٨٠٧ ٤٠٠
سكر	٣ ٣٩٥	٢٤٠	٨١٤ ٨٠٠
ملح مزود باليود	٥٦٦	١٦٠	٩٠ ٥٠٠
مجموع السلع	**٦٤ ٤٩٨**	**٣٢٥**	**١٤ ٧٢٤ ٥٥٠**
النقل الخارجي		٧٠,٤٥	٤ ٥٤٤ ٠٢٠
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٩١,٣٥	٥ ٨٩١ ٨٩٢
مجموع النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٩١,٣٥	٥ ٨٩١ ٨٩٢
تكاليف تشغيل مباشرة أخرى		**٠,٩٥**	**٦١ ٠٠٠**
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			**٢٥ ٢٢١ ٤٦٢**
(ب) تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني)			
تكاليف الدعم المباشر			**٦١٨ ٥٠٠**
(ج) تكاليف الدعم غير المباشر (٧،٨ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
مجموع الدعم غير المباشر			**٢ ٠١٥ ٥١٧**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**٢٧ ٨٥٥ ٤٧٩**

[1] هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتماداً على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولار)	
تكاليف الموظفين	
دوليون (م-٢)	٢٠٠ ٠٠٠
متطوعو **الأمم المتحدة**	٤٨ ٠٠٠
استشاريون دوليون وموظفو اتفاقات الخدمة العامة	-
مهنيون وطنيون	١٥٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٠٨ ٠٠٠**
خدمات الدعم الفني والتدريب	
إعداد المشروع	٢ ٥٠٠
رصد المشروع وتقييمه	٢ ٥٠٠
التدريب	٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٧ ٠٠٠**
السفر والبدل اليومي	
السفر الخارجي	٢٥ ٠٠٠
السفر داخل البلاد	١٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٠ ٠٠٠**
مصرفات المكتب	
إيجار المرافق	٢٤ ٠٠٠
اتصالات	٥٠ ٠٠٠
الإمدادات المكتبية	٣ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٨١ ٠٠٠**
تشغيل المركبات	
الوقود والصيانة	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٠ ٠٠٠**
المعدات	
المركبات	١٥ ٠٠٠
معدات الاتصالات	٣ ٠٠٠
أجهزة الحاسوب	٤ ٥٠٠
الأثاث والمعدات	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٧ ٥٠٠**
متنوعات	
استقطاب الدعم	٥ ٠٠٠
الأمن	٣٦ ٠٠٠
شؤون عامة وإعلام	٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٥ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٦١٨ ٥٠٠**

الملحق الثالث

مساعدات البرنامج السابقة إلى لاجئ الصحراء الغربية في الجزائر
(يناير/كانون الثاني ١٩٧٨ – أغسطس/آب ٢٠٠٠)

	رقم المشروع	المستفيدون	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	مدة المشروع	التكاليف التي يتحملها البرنامج (بالدولار)	تكاليف الأغذية (بالدولار)	الأغذية (بالأطنان)
معلومات تلخيصية								
عمليات الطوارئ		٧٠ ٨٠٠ (رجال)	١٩٨٧/٠١/٠١	١٩٨٩/١١/٢٣	٣ سنوات	٦ ٤١٨ ٧١٦	٥ ١٧٥ ٦٧٧	١٧ ٠٧٤
عمليات الإغاثة الممتدة/الإغاثة الممتدة والإنعاش		٧٦ ٩٠٠	١٩٩٠/٠١/٠١	٢٠٠٠/٠٨/٣٠	١١ سنوات	٤٧ ٠٣٤ ٥٩٢	٢٩ ٣٩٢ ٧٧٢	٩٤ ٣٩٣
مجموع		٧٤ ٨٦٧			١٤ سنوات	٥٣ ٤٥٣ ٣٠٨	٣٤ ٥٦٨ ٤٤٩	١١١ ٤٦٧
معلومات عن المشروع								
عمليات طوارئ	٣١٨١,٠٠	٥٧ ٠٠٠	١٩٨٧/٠١/٠١	١٩٨٧/٠٦/٣٠	٦ شهور	١ ٠٨٧ ٣٨٤	١ ٠٤٠ ٥٧٢	٢ ٧٠٧
	٣١٨١,٠١	٥٧ ٠٠٠	١٩٩٨/٠١/٠١	١٩٩٨/٠٦/٣٠	٦ شهور	١ ١٨٣ ٤٠٠	٩٧٧ ٨٦٧	٢ ٦٩٧
	٣١٨١,٠٢	٨٠ ٠٠٠	١٩٨٨/٠٥/٢٥	١٩٨٨/١١/٢٤	٦ شهور	١ ٥٣٧ ٠٥١	١ ١٩٧ ٠٧٧	٥ ١٣٨
	٣٨٤٨,٠٠	٨٠ ٠٠٠	١٩٨٨/٠٩/١١	١٩٨٩/٠٨/٠٥	٦ شهور	١ ٥١٩ ٨٩٥	١ ١٩٥ ٠٩١	٣ ٦٤٢
	٣٨٤٨,٠١	٨٠ ٠٠٠	١٩٨٩/٠٥/٢٤	١٩٨٩/١١/٢٣	٦ شهور	١ ٠٩٠ ٩٨٦	٧٦٥ ٠٧٠	٢ ٨٩٠
إغاثة ممتدة	٤١٥٥,٠٠	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٠/٠١/٠١	١٩٩٠/١٢/٣١	١٢ شهرا	٣ ٥٦٥ ٣٦٦	٢ ٧٨٣ ٣١٥	١٠ ٥٨٩
	٤١٥٥,٠١	٨٠ ٠٠٠	١٩٩١/٠١/٠١	١٩٩١/١٢/٣١	١٢ شهرا	٣ ٧١٨ ٢٤١	٢ ٥٢٨ ٠٥٨	٨ ٥٠٢
	٤١٥٥,٠٢	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٢/٠١/٠١	١٩٩٢/١٢/٣١	١٢ شهور	٣ ٦٧١ ٧٤٤	٢ ٩٣١ ٨٩٠	٤ ١٤٧
	٤١٥٥,٠٣	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٣/٠١/٠١	١٩٩٣/١٢/٣١	١٢ شهرا	٨ ٠٩٥ ٥٢٧	٦ ١٨٧ ٥٠٨	١٠ ٤٣٧
	٤١٥٥,٠٤	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٤/٠١/٠١	١٩٩٤/١٢/٣١	١٢ شهرا	٣ ٨٧٤ ٠٥٣	٢ ١٣٤ ٩٧١	٩ ٨٠٤
	٤١٥٥,٠٥	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٥/٠١/٠١	١٩٩٥/١٢/٣١	١٢ شهرا	٤ ٦١٣ ٩٤٦	٢ ٦١٢ ٢٨٣	٩ ٩٨٥
	٤١٥٥,٠٦	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٦/٠١/٠١	١٩٩٦/١٢/٣١	١٢ شهرا	٦ ١٠٥ ٢٢٥	٣ ١٨٣ ٠١٢	١١ ٣٠٥
	٤١٥٥,٠٧	٤٩ ٠٠٠	١٩٩٧/٠١/٠١	١٩٩٨/٠٦/٣٠	١٨ شهرا	٣ ١٤٠ ٣٧٩	١ ٦٨٣ ١٢٠	٦ ٤٤٥
	٤١٥٥,٠٨	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٨/٠١/١٠	١٩٩٩/٠٣/٣١	٦ شهور	٤ ٤٣٥ ٦٠٣	٢ ٣٥٧ ٧٢٠	٨ ٩٢٨
إغاثة ممتدة وإنعاش	٦٠٩٩,٠٠	٨٠ ٠٠٠	١٩٩٩/٠٤/٠١	٢٠٠٠/٠٨/٣٠	١٧ شهرا	٥ ٨١٤ ٥٠٨	٢ ٩٩٠ ٨٩٥	١٤ ٢٥١